على راتبين ـــ من الادارة الاردنية والادارة الاسرائيلية ـــ وهي بحكم هذا الواقع لا تجد في داخلها مانعا في استمرار الاوضاع القائمة ولا يستبعد ابدا وجود فئة كبيرة من ضمنها تميل الى تأييد السياسة الهاشمية .

ـــ مجموعة العمال والفلاحين الذين يعملون داخـــل اسرائيل في قطاعي البناء والزراعة وعائلاتهم ، وهي مجموعة غير قليلـــة العدد ، ويمكننا القول انها مرتاحـــة لاوضاعها الجديدة ، غير انها بدون شك تعيش قلقا معينا لعدم استقرار الاوضاع ولما يثيره عملها في داخل اسرائيل من مواقف وتساؤلات على مختلف الاصعدة .

ـــ مجموعة المثقفين والمتعلمين (طلاب ومهندسون واطباء وصيادلة ومعلمون الخ ..) وهي مجموعة واسعة ايضا ، وهي تعاني اكثر من اية فئة غيرها فكريا ، بشكل خاص ، من ظروف الاحتـــلال ومن تعثر المقاومة ومعضلاتهـــا . وهي في غالبها ، ترفض واقع الاحتلال كما ترفض عودة الحكم الهاشمي بكل مظاهره التعسفية والخانقة لمحـــاولات التغيير والثورة .

ـــ وتأتي جموع شعبنا (العائلات الفقيرة وسكان المخيمات والمسحوقون المحرومون من اية امتيازات الخ ..) وهي اوسع فئة عددا وامتدادا ، وقد عانت في ظل الحكم الهاشمي وتعاني تحت مظلة الاحتلال الاسرائيلي الرهيبة وهي التي تلتف بعواطفها وعطائها حول المقاومة وتتطلع الى الانتصار والخلاص . وبرغم ان حالة اليأس والقنوط تخيم الان على جماهيرنا الا ان درجة الاستعداد والتأهب للتفاعل مع اول بـــادرة ثورية هادفة للتغيير الجدي ، متوفرة في صفوفها الى حد كبير .

نتابع تطور الموقف الفلسطيني في الداخل مع بعض التركيز على العوامل التي تحكمت في هذا الموقف قبل وبعد ان اعلنت السلطات الاسرائيلية عن نيتها باجراء الانتخابات :

ا ـــ وجدت مجموعة « الوجهاء » ورؤساء البلديات ومن حولهم نفسها في موقف مشابه لوضع الحكم الهاشمي ، لذلك كانت ردة فعلها الاولى هي معارضة الانتخابات ، خشية على مواقعها وامتيازاتها وبادرت بالتعبير عن ارادتها في مقاطعة الانتخابات ، وعلقت « عال همشمار » على هذا الموقف معبرة عن راي سلطات الحكم الاسرائيلية ، بتاريـــخ ١٩٧٢/٢/٣ قائلة : « ... كان رد الحكم ، انهم اذا كانوا لا يريدون ترشيح انفسهم ، فباستطاعتهم ان يفعلوا ذلك . ولكنهم يجب الا يشوشوا على الانتخابات . وعندما تم التوضيح لهم ان السلطة مصرة على اجراء الانتخابات ، بدأ الجليد يذوب ، في اللقاءات المتكررة وخارجها .. »

ب ـــ ومنذ البداية برز بعض التمايز في اطار هـــذا الموقف ، وربما كـــان حمدي كنعان (رئيس بلدية نابلس السابق) خير من يعبر عن هذا التمايز . نورد هنا بعض المقتطفات من حديثـــه الى صحيفة الانباء (الناطقة بلســـان وزارة الدفـــاع الاسرائيلية) بتاريخ ١٩٧٢/٢/١١ : « عندما ناديت بالانتخابات انما فعلت ذلك عن قناعة بأن مصلحة الشعب تقتضي تغيير الهيئات المالية وقد تأيد هذا النداء بصوت شعبي قوي صدر بمقالات نشرت على صفحات الجرائد العربية وانه لبديهي ان ليس للهيئات الحالية اي مبرر لاستمرارها بعد مضي ٩ سنوات على انتخابها وكان لا بد من اعطاء الجيل الجديد حقه في المشاركة في الحياة العامة واقتراحي باجراء الانتخابات لا يعني بأي حال بانني قصدت ترشيـــح نفسي » . وردا على سؤال اخر يجيب : « اني لا ارى ـــ جازما ـــ اي خطوة سياسية في اجراء الانتخابات البلدية لانه لا حق للبلديات في بحث امور سياسية او الاقدام عليها وعندما قلت ان الاحتلال فرض على البلديات واجبات غير الخدمـــات المدنية فان هذه حقيقة يلمسها كل فرد منا ومنها المحافظة على مصلحة الجمهور تجاه الحكم العسكري من اي امر يهم الجمهور جماعـــة او افرادا وليس من هـــذه الامور ـــ قطعا ـــ الحلول